

النشاط الثقافي في الوطن العربي

وللقادرين ، ثم لأولئك الذين تمكن هذه الأجهزة من الوصول إليهم عن طريق السينما والتلفزيون والاذاعة والمسرح والصحف ، واخيرا الكتب ثم المتاحف .

وبما انه ليس من المتوقع ان « يتهور » راسمالي فردي فيقيم متحفا (رغم ان هذا حدث في الزمن الخالي ، حينما اقام احدهم متحف الشمع ، الذي كان يجمع بين التسلية المثيرة ، ومحاولة الامتاع الفني عن طريق المفاجأة والادهاش ، واخيرا عن طريق الجمال والمعرفة) ، وبما ان ناشر الكتب الراسمالي الفردي يتجه اساسا الى الكتاب التجاري الراجح ، ثم الى الكتب الجامعي المضمون السوق ، ونادرا ما يفامر بالكتاب الجاد الذي يستهدف الثقيف الجاد او الامتاع الرفيع ، وبما ان اصدار المجلات الثقافية يحتاج الى راسمال كبير نسبيا ، علاوة على ان المجلة الثقافية الجادة في مصر تعتبر مفامرة تجارية (باستثناء المجلات الثقافية الدينية) تشهد بذلك انهيارات التوزيع المروعة التي تعانيها الان مجلات عبدالعزيزالمسوقى ورشاد رشدي ويوسف جوهر التي تصدرها وزارة الثقافة ، وتخفي ميزانياتها وارقام توزيعها بالطبع ، بالاضافة الى الهبوط المحوظ في توزيع مجلة « الكاتب » التي تصدرها الوزارة ايضا ، الى جانب انهيار المجلات « التاريخية » من نوع مجلة « الهلال » ، بما ذلك كله ، فبان « القطاع الخاص » يزحف على « القطاع العام » اساسا في مجالات الانتاج الثقافي التي تجمع بين المشروع التجاري والعمل الثقافي الفني ، في السينما والتلفزيون والاذاعة والمسرح . وكثير من الانتاج الذي يتم « تصنيعه » في مصر ، ينتج لحساب « ممولين » في دول وامارات الخليج العربي البترولية او المملكة السعودية (مثل استوديو عبدالله الطوخي او استوديو سميحة ايوب للتسجيلات الاذاعية) ، وممثل التجمعات التي بدأت في الظهور الان لانتاج البرامج والتشطيلات والمسلسلات التلفزيونية لبيعها وبيع نسخ منها للتلفزيون المصري وللتلفزيونات العربية الاخرى ، وقد ذكرت مجلة « روز اليوسف » في عددها بتاريخ ٢٢ - ٢ - ١٩٧٥ ، ان عددا من هذه التجمعات بدأ في الهجرة الى بيروت وعمان والكويت ، للعمل هناك مباشرة ، لحساب تليفزيونات هذه العواصم العربية ، او مجرد استخدام تسمياتها تجاريا وبيع الانتاج بعد ذلك ، كما ذكرت جريدة الاهرام في عدد يوم ٢٠ - ٢ - ١٩٧٥ ان بعض هذا الانتاج المصنع في تلك العواصم بايدي الفنانين المصريين يعاد بيعه للتلفزيون المصري) . اي ان الزحف على تلك المجالات الثقافية « التجارية » يشترك فيها ايضا راس المال « البترولي » او المدموم بقروض البترول . . وليست - في اعتقادنا - هذه هي المشكلة . ان ما ينتجه القطاع الخاص ، راس المال الخاص المصري ، لا يختلف كثيرا من حيث النوعية عما ينتجه راس المال « البترولي » بايدي الفنانين المصريين ، بل ربما كان اكثر جدية احيانا ، رغم هبوط المستوى الفني لما عرض منه في القاهرة وكان لي « حظ » مشاهدته .

وبالرغم من ان رصد الزحف « الخاص » على الثقافة ، لا يبدأ ان يبدأ برصد كمية رؤوس الاموال ، ونوعيتها وانتماءاتها ، فان المجال النهائي للتقييم ، والاعيار الاساسي هو « نوعية » الثقافة التي يمكن ان ينتجها هذا الراسمال . ونحن نرى الان صورا متعددة لمؤسسات « ثقافية » او مؤسسات للبحوث العلمية في مجالات العلوم الانسانية (علوم الاجتماع مثلا ، والاقتصاد ، والتاريخ ، والانثروبولوجيا ، ثم

رسالة القاهرة من سامي خشبة

العام ، والخاص ، والثقافة المصرية !

في كواليس مسرح « عمر الخيام » القاهرية - التي يعرفها لا شك كل سانح « عربي » يهبط انفاغرة ويسأل عنها قبل ان يهبط ، وفي حجرة النجم الكوميدي الكبير ابو بكر عزت ، وفي « الانتركت » بين الفصلين الاول والثاني ، جلس أبو بكر نفسه ، واثنان من نجوم الفرقة ، حسن حسني ومحمد نجم يتحدثون عن « النجاح الفني » . واتجه الحديث بسرعة الى الكفاءة التجارية التي يتهيز بها عمل الفرق التمثيلية « الخاصة » التي لا تتبع الدولة ، والى الشلل الكامل الذي لا بد ان يصيب نفس مجموعة الممثلين والفنيين اذا حاولوا العمل احساب اية جهة حكومية ، واساسا في السينما والتلفزيون . هناك ، لا شيء يتم بالصورة التي خطط له بها . لا احد يصل في موعده . لا « بروفا » تكتمل طبقا لتلاصول . لا مخازن للملابس او الديكور تفتح . لا مخرج او مديبر تلانتاج يحاسب اي مخلوق . الخ . الخ . وبالتالي فان العمل الذي يمكن ان نتجزه « فرقة خاصة » او منتج يعمل لحسابه الخاص ثم يبيع انتاجه لمؤسسة السينما او للتلفزيون ، ويتم انتاجه في ثلاثة ايام ، يستغرق انتاجه اكثر من تسعة الى اثني عشر يوما لو انه كان من انتاج المؤسسة الحكومية او العامة ، يحتاج العمل الواحد من المؤسسة الحكومية او العامة الى ثلاثة او اربعة اشعاف الزمن ، وربما الى ضعف التكاليف على الاقل ، التي يحتاجها العمل نفسه اذا انتجه منتج خاص او فرقة خاصة .

ولا احد يعرف السبب : اجور « انقطاع العام » المنخفضة ، ام استعداد « المنتج الخاص » لان يدفع بعض « الاكراميات » لكي « يمضي شغله » مقابل عدم وجود بند صريح لها « للاكراميات » في ميزانيات القطاع العام والاجهزة الحكومية ؟ نحدث النجوم الثلاثة عن اسباب جزئية كثيرة من هذا النوع ، وضربوا امثلة عن السرعة والكفاءة في انجاز التفصيلات الفنية اذا كانوا ينتجون عملا لحساب منتج خاص ، مقابل التلكؤ والبطء والعجز (او التظاهر بالعجز) الذي تبديه نفس الاجهزة بنفس الاشخاص اذا كان نفس الممثلين ينتجون عملا لحساب المؤسسة او الجهاز الحكومي او العام . وايا كانت الاسباب « الجزئية » والتفصيلات ، وايا كانت النتائج المتعلقة بعمل فني معين ، فالظاهرة المؤكدة الخطيرة في « مؤسساتنا الثقافية » الان ، هي تفكك القطاع العام والاجهزة الحكومية المسؤولة عن انتاج « الثقافة » مقابل ازدهار « النشاطات الخاصة » المنتجة ل « الثقافة » ايضا ، ازدهار تجاري على الاقل . . ولنحاول ان نبحث عن تفاصيل للموقف ، اكثر دقة .

واحب ان اشير الى انني استخدمت تعبير « مؤسساتنا الثقافية » في الفقرة السابقة ، حيث كان من المتوقع ان استخدم تعبير « حياتنا الثقافية » المألوف . ولكنني استخدمت ذلك التعبير عامدا ، لانني سأحدث اولاً عن « الاجهزة » التي تنتج الثقافة ، والتي تصنع بانهاجها « حياتنا الثقافية » ، العلوية . الحياة الثقافية للمدنية والمتمتعين ،

السيناريست المخرج السينمائي وزير الثقافة :

((وما الهدف من عدم ممارسة مؤسسة السينما ثلاثيات مباشر ؟))
واجاب وزير الثقافة :

((كان الانتاج المباشر نقودا تهدر في ايدي بعض منتجي القطاع الخاص ، الذين يكلفون بالانتاج لحساب المؤسسة .. فلماذا احمل ميزانية فيلم ...)) جنيته تصل احيانا الى الضعف كاجر للمنتج وحده ؟ ان النظام الان هو الانتاج بضمنان تقرض يعطى للمنتج في القطاع الخاص وتقوم المؤسسة بدور الموزع فقط . وهذا النظام احسن ضمان مادي لحماية المال . فعندنا الان ٣٠ الف جنيه في حالة دورة مستمرة وليست هنالك اي خسارة .. وانما انتاج حقيقي واقتصادي)) .

ولم يسأل يوسف فرنسيس عن طبيعة هذا الانتاج ((الحقيقي والاقتصادي)) وانما سأل عن اتاحة الفرص لشبان الذين لن يستطيعوا دخول هذه ((المهنة)) ، وكان جواب وزير الثقافة : ((ان الحل في انتاج الافلام التسجيلية .. لا اشترط ان تكون لها صفات تقليدية وانا اتحس لاي فكرة ، او مشروع جيد .. وبالناكيد افلام المصور التي شاعها مشرفة رحلا هو ما نريده من انما التسجيلية القضاء على السليبات ، لتسجيل امجاد مصر والدعوة الى المستقبل)) . ثم تاه بعد ذلك الحديث القصير في كلام عن فيلم ((اريد حلا)) ونقص دور العرض ، ومشاريع بناء دور عرض درجة اولى وتحويل اخرى الى هذه الدرجة .. الخ .. الخ . ولكن لا شيء عن طبيعة ((الانتاج الحقيقي والاقتصادي)) الذي يصنعه منتجو القطاع الخاص ، باموال القطاع العام التي يقترضونها ، والتي يصود القطاع العام فيوزع منتجات صاحبه الخاص ، فكانه يشتغل ته ((مصرفا)) ثم ((وكيل توزيع)) .

اما القطاع العام في المسرح ، فما زال ينتج ، وما زال يهلك فرقه المسرحية ، صحيح ان هذا الموسم لم يشهد لهذا ((القطاع)) سوى ثلاث مسرحيات حتى الان ، يرجع المسؤولون في ((هيئة المسرح)) انها لن تزيد سوى مسرحية اخرى او اثنتين على الاكثر ، ولكن يبدو ان الموسم القادم سيشهد انكماشاً اكثر ، وهناك دلائل كثيرة قد ننالها في مناسبة اخرى .

اما التلفزيون والاذاعة ، فما زال متمسكين حتى الان ، بل ان التلفزيون يتولى الان وظيفة ((الخدمة الثقافية)) الاولى ، بالنسبة للمسرح والسينما (او الأعمال المسرحية والسينمائية) من خلال ما يعرض من اعمال ((الريبورتاج)) المسرحي المصري الجادة ومن الافلام السينمائية - المصرية والاجنبية - مرة كل اسبوع لكل واحد مسن الفنيين الدراميين (وهذا لا ينفي ان نفس الجهاز يقدم ايضا اشياء مروعة الهبوط والتخلف ، الى جانب البرامج الاعلامية التثقيفية ذات المستوى الرفيع حقا) . ولكن المشكلة هنا هسي انتاج الاعمال التلفزيونية والاذاعية ، ذات الطابع الدرامي او غير الدرامي ، التي يزحف عليها ((القطاع الخاص)) بنابه المشاير العنيد ، وتخلفه التكنيكي وانحطاطه العقلي المخيفين .. وكما قلت من قبل ان هذا التخلف وذلك الانحطاط هما موضع السؤال .

عوامل كثيرة تفرض على الراسمال الفردي في مصر (القطاع الخاص) اذا اشتغل بالتجارة الثقافية والفنية ، ان يعجز - في هذه المرحلة على الاقل - عن انتاج اعمال ثقافية مقبولة المستوى التكنيكي او حتى ذات اتجاه ((انساني)) عام ... عوامل تقف على رأسها العملية

الادب) ينفق عليها راسماليون كبار (يصنفون علميا بين قطاعات رأس المال المالي ، الامبريالي) ولكنهم ذوو ميول ليبرالية واخلاقية ، وينفقون على بحوث تلك المؤسسات ، وعلى جهودها العلمية في داخل اوربا او في بلدان العالم الثالث ، حتى لو كانت هذه البحوث ذات منطلقات فكرية تقدمية او يسارية . كذلك نرى - في القاهرة حتى الان - افلاما سينمائية ذات اتجاهات ((ثورية)) او نقدية عنيفة للمجتمعات الرأسمالية ، تنتجها شركات انتاج ((امريالية)) . هذا هو منطق التجارة في عالم الثقافة احيانا . قد ينتج الراسمالي عملا ثقافيا يتعارض او لا يتفق مع مصالحه ، او قد يمول انتاج هذا العمل ، ما دام يستفيد منه تجاريا في المدى القصير ، او ما دام هذا العمل ((برصيه)) ثقافيا او يبيع ضميره او يضمن له نوعا من النجاح السياسي في الانتخابات مثلا . ولكن الراسمالي ((الاوربي)) في هذه الحالة يميز عن ((تقاليد)) ثقافية تسمح بهذا القدر من الليبرالية من ناحية ، وتمتتع بقدر كبير من ((بعد النظر)) من ناحية اخرى ، بالاضافة الى ان ((المنتج الثقافي)) في النهاية سيصب في تيار صاحب كبير يستطيع ان يستوعب كثيرا من التناقضات التي تسيطر على حركتها عوامل اخرى ليست الثقافة من بين اكثرها اهمية . ولكن ما يهمني هو ان ((المنتج الثقافي)) في تلك الحالة ، سيكون معبرا عن مستوى ((المثقف)) او ((الفنان)) او ((الباحث)) الاوربي ، هذا المستوى الذي تضمن رقيه عوامل كثيرة ، تاريخية واقتصادية وتعليمية وثقافية ايضا . ان ((الكم)) الهائل من الاعمال الثقافية المستنيرة والانسانية ، والتقدمية واليسارية ، لا تمولها ((الدول)) في غرب اوربا او امريكا الشمالية او امريكا اللاتينية ، بالطبع . وليس هناك ((قطاع عام)) في مجال الثقافة الا في حدود ضئيلة (مثل المسرح القومي في بريطانيا مثلا ، او المسارح التي تدعمها بلديات المدن في المانيا ، او المسرح القومي الفرنسي ايضا ، بالاضافة الى محطات الاذاعة التي تخدم الاعلام اكثر مما تخدم الثقافة بمعناها الحقيقي) . كذلك فان ((الاحزاب)) السياسية ، او ((النقابات)) واتحادات النقابات العمالية ، لا تساهم في الانتاج الثقافي التقدمي عموما الا بقدر محدود ايضا (باستثناء فرنسا وايطاليا بالنسبة للاحزاب ، وبريطانيا بالنسبة لاتحادات النقابات العمالية) . ومعنى هذا ان القسم الاكبر من هذا الانتاج الثقافي ((التقدمي)) تموله وتوزعه وتستثمره ((مؤسسات)) ذات طابع راسمالي صرف . ومرة اخرى اعتقد ان هذه المؤسسات تستطيع ان تقدم انتاجا ثقافيا رفيع المستوى من الناحية التكنيكية وتقدميا في اتجاهه في نفس الوقت ، اعتمادا على التقاليد الثقافية الليبرالية ، وبعد النظر التجاري الراسمالي ، وضمن حركة ((المجتمع)) بالسيطرة عليها بعوامل اخرى غير ((الاعمال الثقافية)) ، بالاضافة الى الاعتماد على ((ميكانيزمات)) ثقافة نهضت منذ خمسة قرون ، واستمرت تتطور حتى اليوم ، في مواكبة للتطور الاجتماعي الشامل ذاته .

فهل يستطيع ((القطاع الخاص)) ، رأس المال الفردي ، في مجتمع مثل المجتمع المصري ان ينتج اعمالا ثقافية ، في تلك المجالات التجارية التي ذكرناها ، رفيعة المستوى التكنيكي ، وتقدمية تساهم في تحرير عقلية ووجدان الامة وتحقيق اصالتها وتطورها ؟؟ هذه هي المشكلة !

ان السبب في طرح هذا السؤال هو ذلك الزحف الذي تحدثت عنه في البداية . وهو زحف تستسلم امامه ((حصون)) القطاع العام والاجهزة الحكومية العاملة في مجال الثقافة والاعلام الثقافي بسهولة عظيمة ، ودون قتال ، بل ان الامر يبدو وكان المطلوب بالفعل - اقتناعا او افتعلا - هو تسليم الانتاج الثقافي لرأس المال الفردي والقطاع الخاص .

في جريدة الاهرام ، الخميس ٢٠ - ٢ - ١٩٧٥ ، في حديث اجراه يوسف فرنسيس مع يوسف السباعي ، سال الصحفي الرسام

قالوا عن كتاب

حُب

تأليف غادة السمان

بعيدا عن الثرثرة الرومنطقيية ، والرسائل التقليدية ، تشارف غادة السمان ، بحساسية الإنسي وموهبة الفنان في لحظات حميمة ، عالم (الشعر تاركة على جدار القلب الإنساني آثار بصماتها

مصام محفوظ - جريدة النهار

« حُب » ، هو حكاية مسيرة طويلة هرفت كيف تتجاوز نفسها دائما .

جورج الراسي - مجلة البلاغ

سنبقى نتلهف الى مراثيات غادة السمان الحميمة، الماضية والحالية .

ظافر مريم - لسان الحال

لا تكفي غاده السمان بالتعبير عن الانسياق المطلق مع نوازع الحسد بل تحاول التبشير بما يمكن ان نسميه بعبادة الجنس !

رشيد ياسين - المحرر

إذا كان الشعر يسكن اعمق اشياء الحياة (الموت) الالم . انجب ، انضحية) فان غاده السمان الكاتبة والقاصة ، هي شاعرة قبل كل شيء !..

نهاد سلامة - الصفاء

الحب الذي تحكي عنه غاده السمان اساسه الحرية ، وكردة فعل عن كل كتب حب المرأة العربية من الف سنة ، أرادت غاده السمان أن تحبهن جميعا . هدى الحسيني - الأنوار

تذهب غاده دوما الى اعماق الاشياء ، وتستطيع ان تكون غنائية ، او ساخرة كما تستطيع ان تستحضر بركة الحب الطفولي ، وأن تصرح بالحقيقة بجرأة وأخلاص .

ايرين موصلي - الاوربان لوجور

منشورات دار الآداب

التاريخية التي حددت الموقف الثقافي للبورجوازية المصرية بين تعليم حديث يلقي معلومات ولا يطور وجهة نظر علمية الى العالم ، وبين سافة تقليدية غيبية تقف بصلابة ضد اي وجهة نظر علمية وتمنع تكونها ، وتقف أحيانا ضد المعلومات العلمية الجزئية ذاتها ، وبين قيم اخلاقية وسلوكية ريفية مورثة تسهل عملية الجمع بين المعلومات الجزئية « المفيدة » وبين تعاليم الثقافة الفيسية « الوافية » من مغامرة التفكير في العالم من اجل الخوض فيه ومعرفته وتغييره . وتأتي بعد هذا العامل التاريخي عوامل أخرى « قائمة » (1) ربما كانت اهمها هي الامية وبطء حركة التصنيع والتحضير urbanisation وانعدام التقاليد الليبرالية وكبح حركة التناقضات الاجتماعية تحت شعارات كثيرة ، وكبح حركة البحث العلمي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .. الخ ..

واقول ان عجز الراسمال الفردي في مصر عن انتساج اعمال ثقافية مقبولة المستوى التكنيكي وانسانية - على الاكثر - في مضمونها واتجاهها ، هو عجز مرتبط بهذه المرحلة « على الاقل » ، على اساس ان تلك العوامل « القائمة » التي اضعها بعد العامل التاريخي الاول، هي عوامل مؤقته يمكن التصدي لها وتغييرها من خلال عملية تورية شاملة ، في التعليم والتصنيع والتحضير (تمدن الريف) وغرس تقاليد التحرر العقلي والاخلاقي واطلاق حرية التناقضات الاجتماعية والبحث الطهي في الانسانيات ، ثم ان هذه العوامل ، بالتصدي لها وتغييرها، تنهي تأثير العملية التاريخية التي حددت موقف البورجوازية المصرية الثقافي المشتت والذي ادى الى فشلها الكامل طوال مائة وسبعين عاما عن « تحويل » المجتمع لصالح القيم البورجوازية الاصلية ، الليبرالية .

ولكن هذه البورجوازية المصرية ، بناصرها البشرية على الافل - ان لم يكن بمصالحها وتطلعاتها وانحرفاتها واطماعها - هي الوجودية في اجهزة القطاع العام . وتجربتها في هذا القطاع، في مجال الثقافة، وبالذات في مجال السينما والنشر منذ التأميم اشهر من أن يشارالي فساده وكمية الضائر المروعة ، المادية والفكرية والنفسية التي انزلتها بقضايا الامية ، وعلى رأسها قضية « التأميم » ذاتها . وهذا هو المآزق الذي تواجهه « مؤسساتنا الثقافية » ويواجهه كل من يفكر في مستقبل هذه المؤسسات . القطاع الخاص عاجز - بطبيعته وطبيعة طبقته - عن « انقاذ » الثقافة المصرية في هذه المرحلة .. وعناصره قائمة في القطاع العام ، ولها سوابق من المؤكد أنها على استعداد لتكرارها ، اذا سمحت للظروف بان « تنتكس » بها الى حيث يصبح التكرار ضرورة . فما الذي يمكن ان ينقذ هذه الثقافة ، من خاصها وعامها ، وفي اي مرحلة ؟!

(1) ربما تجد بعض الافراء هنا يدفعنا الى اضافة عامل فعال ، هو فرض التقلبات والاهواء السياسية واللايديولوجية السلطوية على الحياة الثقافية . ولكن هذا العامل ادى الى حرمان العمل الثقافي والابداع الفني من اخلاقياته الخاصة القائمة اساسا على الالتزام الحر . وقد يكون هذا أحد العوامل ، ولكنه يؤثر في الحياة الثقافية بشكل اعظم من تأثيره على المؤسسات الثقافية المنتجة .